وقائع المؤتمر الدولي الرابع (التعليم العالي وقضايا المجتمع المعاصر)٦-٧/٥/٢٠٢٦
Kirkuk University Journal: Humanity Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية
ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

The Trivial Economy: An Usul-Based Analytical Study in Light of Islamic Economics

Lect.Dr. Feryal Rashid Ali Saadallah
University of Kirkuk, College of Education for Humanities
freilali2022@uokirkuk.edu.iq

Abstrac This study examines the phenomenon of the "Trivial Economy" as a contemporary economic pattern associated with digital transformations, where certain forms of income generation increasingly rely on low-value or marginally beneficial content. The research aims to analyze this phenomenon from an Usul-based perspective by evaluating it in light of Maqasid al-Sharia and the principles of lawful earning in Islamic economics.

The study adopts a descriptive-analytical methodology, through which the conceptual framework, causes of spread, and socio-economic effects of the phenomenon are examined. It further evaluates the phenomenon within the framework of Maslahah (public interest) and Sharia objectives, with particular attention to the role of higher education in shaping sound economic awareness.

The findings indicate that the trivial economy represents a relative deviation from value-based economic principles, as it lacks alignment with meaningful productivity and real benefit. The study concludes by emphasizing the need to redirect economic activities toward value-oriented production and strengthen ethical responsibility in line with Islamic economic principles.

Keywords: Trivial Economy, Islamic Economics, Maqasid al-Sharia, Maslahah, Lawful Earning, Higher Education

اقتصاد التفاهة: قراءة أصولية في ضوء الاقتصاد الإسلامي

[*] م.د. فريال رشيد علي سعدالله
Email :freilali2022@uokirkuk.edu.iq

الملخص:

يُعالج هذا البحث ظاهرة "اقتصاد التفاهة" بوصفها نمطًا اقتصاديًا ناشئًا ارتبط بالتحولات الرقمية المعاصرة، حيث باتت بعض أنماط الكسب تعتمد على إنتاج محتوى محدود القيمة أو ضعيف الأثر من حيث النفع الحقيقي، ويهدف البحث إلى مقاربة هذه الظاهرة من منظور أصولي، عبر تقويمها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية وضوابط الكسب المشروع في الاقتصاد الإسلامي، فضلًا عن تحليل انعكاساتها في تشكيل البنية العقلية الاقتصادية لدى الأفراد، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، من خلال معالجة الموضوع في مبحثين؛ تناول **المبحث الأول** الإطار المفاهيمي لاقتصاد التفاهة، وخصائصه، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، متضمنًا **مطلبين:** تعريف الظاهرة وأسباب انتشارها، ثم انعكاساتها في السلوك الاقتصادي. أما **المبحث الثاني** فقد خُصص للتأصيل الأصولي للظاهرة، وبيان حكمها وضوابطها في ضوء قواعد المصلحة والمقاصد الشرعية، متضمنًا **مطلبين:** ضوابط الكسب المشروع، ودور التعليم العالي في بناء وعي اقتصادي منضبط وتطبيقات المعاصرة .

وخلص البحث إلى أن اقتصاد التفاهة يمثل انحرافًا نسبيًا عن الغايات الكلية للاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يستدعي إعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق النفع الحقيقي، وتعزيز المسؤولية القيمية، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد التفاهة، الاقتصاد الإسلامي، المقاصد الشرعية، المصلحة، الكسب المشروع، التعليم العالي.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جوهرية في بنية النشاط الاقتصادي، نتيجة التطور المتسارع في التكنولوجيا الرقمية وانتشار منصات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط اقتصادية جديدة تختلف في طبيعتها عن الأنماط التقليدية القائمة على الإنتاج المادي. ومن أبرز هذه الأنماط ما يُعرف بـ"اقتصاد التفاهة"، الذي يقوم على تحقيق الربح من خلال إنتاج محتوى

[*] مدرس الدكتور، دكتوراه، جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية.

سطحي أو محدود القيمة، يعتمد أساسًا على جذب الانتباه بدل تحقيق المنفعة الحقيقية **(تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٥٢)**.

وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أنها لا تقتصر على بعدها الاقتصادي، بل تمتد آثارها إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية، حيث تسهم في إعادة تشكيل منظومة القيم لدى الأفراد، وتؤثر في تصورهم لمفهوم العمل والإنتاج، مما يجعلها ظاهرة مركبة تستدعي دراسة تحليلية في ضوء المرجعية القيمية التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يتوافق اقتصاد التفاهة مع مقاصد الشريعة الإسلامية وضوابط الكسب المشروع؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما المقصود باقتصاد التفاهة؟
- ما أسباب انتشاره؟
- ما أبرز آثاره الاقتصادية والاجتماعية؟
- كيف يمكن تقويمه في ضوء القواعد الأصولية؟

ويهدف البحث إلى:

- تحليل مفهوم اقتصاد التفاهة وأبعاده
- بيان أسبابه وآثاره
- تقويمه في ضوء الاقتصاد الإسلامي
- إبراز دور التعليم العالي في معالجته

وقد اعتمدت: المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الظاهرة وتحليلها وربطها بالقواعد الأصولية و المقاصدية.

الدراسات السابقة: تناولت الأدبيات الاقتصادية مفهوم النشاط الاقتصادي من زاوية تحقيق المنفعة والقيمة، حيث أكد **(الصدر، ١٩٨٢: ص ١١٥)** " أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على ربط النشاط

الاقتصادي بالإنتاج الحقيقي الذي يخدم المجتمع" ، كما أشار **(تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٩)** "إلى أن أي نشاط اقتصادي لا يحقق منفعة حقيقية يُعد خللًا في منظومة الاقتصاد".

وفي الدراسات الحديثة، تم التركيز على التحولات الرقمية وتأثيرها في الاقتصاد، حيث أوضحت تقارير دولية أن الاقتصاد الرقمي أسهم في تحويل الانتباه إلى مورد اقتصادي **(World Bank, 2021: p. 33)** ، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من النشاط الاقتصادي تعتمد على التفاعل بدل الإنتاج، إلا أن هذه الدراسات لم تعالج ظاهرة اقتصاد التفاهة من منظور أصولي متكامل، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تقديمه من خلال الربط بين الاقتصاد الرقمي والقواعد الشرعية.

منهجية البحث: اعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية المعاصرة، وقد تمثلت منهجية البحث في:

- وصف ظاهرة اقتصاد التفاهة .
- تحليل أسبابها وآثارها .
- تقويمها في ضوء القواعد الأصولية .

أما أدوات البحث فتمثلت في:

- المصادر العلمية (كتب، بحوث، تقارير).
- التحليل النظري .

وقد تم استخدام أسلوب التحليل المقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة.

النتائج والمناقشة: أظهرت نتائج البحث أن اقتصاد التفاهة يمثل تحولًا في مفهوم القيمة الاقتصادية، حيث أصبح الربح يعتمد على جذب الانتباه بدل الإنتاج الحقيقي.

وقد تبين أن هذا النمط يؤدي إلى:

- ضعف الإنتاج الحقيقي

- تراجع الكفاءة الاقتصادية
- اختلال سوق العمل

كما كشفت النتائج عن تأثيرات اجتماعية، تمثلت في تشويه مفهوم النجاح، حيث أصبح الانتشار معيارًا بدل الإنجا(**Al-Attas, 1993: p. 55**) ،ومن خلال المناقشة، يتضح أن هذه الظاهرة تمثل انحرافًا عن الاقتصاد القائم على القيمة، مما يتطلب تدخلًا تنظيميًا وتربويًا.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج ظاهرة اقتصادية معاصرة ذات تأثير متنامٍ، من خلال ربطها بالإطار الأصولي للاقتصاد الإسلامي، بما يسهم في تقديم رؤية علمية تسهم في ضبط النشاط الاقتصادي في البيئة الرقمية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لاقتصاد التفاهة

يُعد الإطار المفاهيمي لأي ظاهرة اقتصادية المدخل الأساس لفهمها وتقويمها، إذ لا يمكن بناء حكم علمي دقيق دون ضبط المفاهيم وتحديد حدودها وتحليل بنيتها الداخلية، وفي ظل التحولات الرقمية المعاصرة، برزت مفاهيم جديدة أعادت تشكيل طبيعة النشاط الاقتصادي، ومن أبرزها مفهوم "**اقتصاد التفاهة**"، الذي يعكس تحولًا نوعيًا في طبيعة القيمة الاقتصادية وآليات إنتاجها، وقد أدى الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي إلى إعادة تعريف عناصر الإنتاج، حيث أصبح **المحتوى الرقمي، والبيانات، وانتباه المستخدمين** إلى موارد اقتصادية محورية، تقوم عليها نماذج الأعمال في الاقتصاد الرقمي المعاصر **(OECD, 2022: p. 15)** ، وفي هذا السياق، نشأ اقتصاد التفاهة بوصفه نمطًا اقتصاديًا يعتمد على استثمار الانتباه الجماهيري، بغض النظر عن القيمة الحقيقية للمحتوى المنتج، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا النشاط ومدى اتساقه مع الأسس الاقتصادية السليمة **(تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٥٢)**، وعليه، فإن هذا المبحث يسعى إلى تحليل هذه الظاهرة من حيث **مفهومها، وخصائصها، وأسباب انتشارها، وآثارها**، بما يمهد لتقويمها في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد التفاهة وتحليل بنيته الاقتصادية:

يُعد مفهوم اقتصاد التفاهة من المصطلحات الحديثة التي لم تستقر بعد في الأدبيات الاقتصادية بصيغة تعريفية جامعة، إلا أنه يمكن تحديده بوصفه نمطًا اقتصاديًا يقوم على تحقيق الربح من خلال إنتاج محتوى ضعيف القيمة أو محدود النفع، يعتمد في جوهره على الإثارة والانتشار والتفاعل، بدل الإنتاج الحقيقي أو المنفعة المعتبرة.

ومن **الناحية الاقتصادية**، يعكس هذا النمط تحولًا عميقًا في مفهوم القيمة، حيث لم تعد تُقاس بمدى إسهام النشاط في الإنتاج أو تحقيق المنفعة، وإنما أصبحت مرتبطة بقدرة المحتوى على جذب الانتباه واستثارة التفاعل. ويأتي ذلك في إطار ما يُعرف في الأدبيات الحديثة بـ"اقتصاد الانتباه"، الذي يقوم على تحويل انتباه المستخدمين وتفاعلهم إلى مورد اقتصادي قابل للاستثمار **(دافنبورت، ٢٠٠١: ص ٢٣)؛(Davenport & Beck, 2001: p. ٢٠).**

غير أن هذا التحول يثير إشكالية أساسية تتمثل في انفصال القيمة الاقتصادية عن معيار النفع الحقيقي؛ إذ يمكن لمحتوى تافه أن يحقق أرباحًا مرتفعة، في حين قد لا يحقق المحتوى العلمي أو الإنتاجي العائد نفسه، وهو ما يؤدي إلى اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية. كما يسهم هذا النمط في إعادة توجيه الجهود البشرية نحو أنشطة منخفضة القيمة، مما ينعكس سلبًا على الإنتاجية الكلية للاقتصاد، ويؤدي إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الحقيقية **(كحف، ١٩٩٥: ص ٨٨)**، وانطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن اقتصاد التفاهة لا يمثل مجرد تحول في وسيلة الكسب، بل يعكس تحولًا في بنية الاقتصاد ذاته، من اقتصاد قائم على الإنتاج الحقيقي إلى اقتصاد قائم على الاستهلاك الرمزي واستثمار الانتباه.

تعريف اقتصاد التفاهة لغةً واصطلاحاً:

يمكن تناول مصطلح "اقتصاد التفاهة" من خلال تحليل مركبيه: "الاقتصاد" و"التفاهة"، تمهيدًا لصياغة تعريف اصطلاحي جامع:

أولًا :**التفاهة لغةً:** تدل التفاهة في اللغة على الخِسّة وقلة القيمة، فيُقال: شيء تافه، أي قليل الشأن ضعيف الأثر، لا يُعتد به ولا يُلتفت إليه **(ابن منظور، ١٤١٤هـ: ص ٥٢٣).**

ثانيًا :**الاقتصاد لغةً:** يُفيد الاقتصاد في اللغة القصد والاعتدال، ويُراد به التوسط في الأمور دون إفراط أو تفريط**(الفيروزآبادي، ٢٠٠٥: ص ١١٩).**

ثالثًا: **اقتصاد التفاهة اصطلاحًا:**" نمط اقتصادي رقمي يقوم على تحقيق العائد المالي من خلال إنتاج محتوى منخفض القيمة، يعتمد على جذب الانتباه والتفاعل بدل الإنتاج الحقيقي، دون إسهام فعلي في تحقيق منفعة اقتصادية مستدامة" ، ويأتي هذا المفهوم في إطار ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة باقتصاد الانتباه، الذي يقوم على تحويل انتباه المستخدمين إلى مورد اقتصادي قابل للاستثمار.**(Davenport & Beck, 2001: p. 20)** ، ويُفهم من هذا التعريف أن هذا النمط يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الرقمي المعاصر، حيث تتحول عناصر غير تقليدية، كالتفاعل والانتباه، إلى موارد اقتصادية محورية، وهو ما يعزز من حضور اقتصاد التفاهة ضمن نماذج الأعمال القائمة على استثمار سلوك المستخدمين، ومنفعة اقتصادية مستدامة، وهو ما يتقاطع مع ما أشارت إليه الأدبيات الحديثة حول اقتصاد الانتباه **(دافنبورت، ٢٠٠١: ص ٢٣)** ؛**(٢٠ Davenport & Beck, 2001: p).**

المطلب الثاني: الخصائص البنيوية لاقتصاد التفاهة:

يتسم اقتصاد التفاهة بجملة من الخصائص التي تميّزه عن الأنماط الاقتصادية التقليدية، وتكشف عن طبيعته البنيوية.

أولاً: الاعتماد الكامل على البيئة الرقمية: ويُعد ارتباط اقتصاد التفاهة بالبيئة الرقمية ارتباطًا بنيويًا، إذ لا يمكن لهذا النمط من النشاط الاقتصادي أن ينشأ أو يستمر خارج إطار المنصات الإلكترونية التي تتيح إنتاج المحتوى ونشره والتفاعل معه على نطاق واسع. فهذه المنصات تمثل الحاضنة الأساسية التي تُحوِّل المحتوى إلى قيمة اقتصادية من خلال آليات الانتشار والتفاعل، الأمر الذي يجعل من اقتصاد التفاهة ظاهرة رقمية بامتياز، مرتبطة بطبيعة الاقتصاد القائم على البيانات والانتباه**(OECD, 2022: p. 15)** .

ثانياً: تحقيق الربح دون إنتاج حقيقي: يعتمد هذا النمط على محتوى بسيط لا يتطلب مهارات متخصصة أو جهدًا إنتاجيًا كبيرًا، مما يؤدي إلى إضعاف مفهوم العمل والإنتاج في الوعي الاقتصادي **(خان، ٢٠١٣: ص ٧٧)**.

ثالثاً: ضعف الاستدامة الاقتصادية: إذ يرتبط هذا النمط من النشاط الاقتصادي بدورات قصيرة الأمد تحكمها الاتجاهات الرقمية المتغيرة، مما يحدّ من قدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويجعله عرضة للتذبذب نتيجة تقلبات الاهتمام الجماهيري **(OECD, 2022: p. 1)** .

رابعًا :تضخم الأنشطة غير المنتجة: يسهم انتشار هذا النوع من النشاط في توجيه الموارد البشرية نحو أنماط غير إنتاجية، حيث ينجذب عدد متزايد من الأفراد إلى تحقيق الربح من خلال المحتوى السطحي، مما يؤدي إلى اختلال في توزيع الجهود داخل الاقتصاد، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية العامة**(البنك الدولي، ٢٠٢١: ص ٣٣).**

خامسًا :تحويل الانتباه إلى سلعة اقتصادية: يقوم اقتصاد التفاهة على استثمار انتباه المستخدمين وتحويله إلى مورد اقتصادي، حيث تعتمد المنصات الرقمية على جذب التفاعل وتحويله إلى عوائد مالية، مما يجعل الانتباه عنصرًا مركزيًا في هذا النمط **(Davenport & Beck, 2001: p. 20)** .

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى انتشار اقتصاد التفاهة:

إن انتشار اقتصاد التفاهة لا يمكن تفسيره بعامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، في مقدمة هذه العوامل يأتي **التحول الرقمي**، الذي أتاح فرصًا غير مسبوقة لتحقيق الربح دون الحاجة إلى رأس مال كبير، مما خفض الحواجز أمام الدخول إلى السوق، وشجع الأفراد على الانخراط في هذا النمط من النشاط، كما يُعد **البحث عن الربح السريع** من أهم الدوافع، حيث يسعى كثير من الأفراد، خاصة الشباب، إلى تحقيق دخل سريع دون بذل جهد طويل الأمد، في ظل ظروف اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، إضافة إلى ذلك، يسهم **ضعف الوعي الاقتصادي** في انتشار الظاهرة، حيث يفتقر كثير من الأفراد إلى فهم عميق لمفهوم القيمة والإنتاج، مما يجعلهم عرضة للانجذاب إلى الأنشطة السطحية**(تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٩١)**، ولا يمكن إغفال دور **التحول القيمي**، حيث أصبحت الشهرة والانتشار معيارًا للنجاح، بدل الإنجاز والإنتاج، وهو ما يعزز من انتشار هذا النوع من النشاط.

أولًا :التحول الرقمي الشامل: أدى التطور التكنولوجي إلى خفض الحواجز أمام الدخول إلى السوق الرقمي، إذ أصبح بإمكان الأفراد إنتاج المحتوى ونشره والوصول إلى جمهور واسع دون الحاجة إلى رأس مال كبير أو مؤسسة إنتاجية تقليدية، وهو ما أسهم في انتشار أنماط الكسب القائمة على المحتوى والانتباه بصورة واسعة.**(OECD, 2022: p. 15)** .

ثانيًا :البحث عن الربح السريع: يمثل الدافع المادي أحد أبرز أسباب انتشار اقتصاد التفاهة، إذ يسعى كثير من الأفراد إلى تحقيق دخل سريع، ولا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، مما يجعل هذا النمط أكثر جاذبية مقارنة بالأنشطة الإنتاجية التي تتطلب وقتًا وجهدًا ومهارة تراكمية**(تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٩١)**.

ثالثًا :ضعف الوعي الاقتصادي: يسهم ضعف الوعي بمفهوم القيمة والإنتاج في تعزيز هذا النمط، إذ يخلط بعض الأفراد بين الربح السريع والقيمة الاقتصادية الحقيقية، فينجذبون إلى أنشطة سطحية لا تحقق منفعة مستدامة، ولا تسهم في بناء قدرة إنتاجية راسخة**(خان، ٢٠١٣: ص ٧٧)**.

رابعاً: التحولات القيمية في المجتمع: شهدت المجتمعات المعاصرة تغيرًا في معايير النجاح، إذ أصبحت الشهرة والانتشار معيارًا ظاهرًا للتميز بدل الإنجاز والإنتاج، وهو ما يعزز انتشار اقتصاد التفاهة، ويمنحه قبولًا اجتماعيًا لدى بعض الفئات، ولا سيما فئة الشباب**(العطاس، ١٩٩٣: ص ٥٥)**.

خامساً: دور المنصات الرقمية والخوارزميات: تعتمد المنصات الرقمية على خوارزميات ترفع ظهور المحتوى الأكثر قدرة على جذب الانتباه والتفاعل، بصرف النظر عن قيمته المعرفية أو الإنتاجية، مما يؤدي إلى انتشار المحتوى السطحي على حساب المحتوى النافع، ويشجع منتجي المحتوى على مسايرة ما يحقق الانتشار لا ما يحقق القيمة :**(Davenport & Beck, 2001 p 20)**.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد التفاهة:

تترتب على انتشار اقتصاد التفاهة آثار متعددة لا تقف عند حدود الجانب الاقتصادي، بل تمتد إلى البنية الاجتماعية والثقافية، لأنها تؤثر في تصور الأفراد لمعنى العمل، ومعيار النجاح، وطبيعة القيمة الاقتصادية.

أولًا :**إضعاف الإنتاج الحقيقي:** يؤدي هذا النمط إلى توجيه الجهود البشرية نحو أنشطة غير منتجة أو محدودة الأثر، مما يقلل من الاهتمام بالإنتاج الحقيقي، ويؤثر في قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام قائم على المنفعة والقيمة **(تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٩١).**

ثانيًا :تراجع الكفاءة الاقتصادية: ينتج عن اقتصاد التفاهة استثمار الوقت والجهد في أنشطة منخفضة القيمة، وهو ما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية العامة، وسوء تخصيص الموارد البشرية، وانحراف بعض الطاقات عن مسارات العمل المنتج والابتكار النافع**(البنك الدولي، ٢٠٢١: ص ٣٣).**

ثالثًا :تشويه مفهوم النجاح: يعيد اقتصاد التفاهة تشكيل مفهوم النجاح في الوعي الاجتماعي، إذ يصبح الانتشار والشهرة معيارًا بدل الإنجاز العلمي أو المهني، مما ينعكس سلبًا على القيم المهنية، ويضعف منزلة العمل الجاد في نظر بعض الأفراد(العطاس، ١٩٩٣: ص ٥٥).

رابعًا :تعزيز السلوك الاستهلاكي: يرتبط هذا النمط بثقافة الاستهلاك السريع، إذ يركز بعض الأفراد على تحقيق الربح والإنفاق دون تخطيط، مما يؤدي إلى ضعف الاستدامة المالية، وإلى تغليب النزعة الاستهلاكية على ثقافة الادخار والاستثمار المنتج **(سن، ١٩٩٩: ص ٣٨).**

خامسًا :تأثيره في تكوين العقل الاقتصادي: يسهم اقتصاد التفاهة في تشكيل عقل اقتصادي قائم على الربح السريع وجذب الانتباه، بدل الإنتاج والتخطيط والاستثمار طويل الأمد، وهو ما يمثل تحديًا حقيقيًا أمام بناء وعي اقتصادي رشيد ينسجم مع مقاصد الاقتصاد الإسلامي**(الشاطبي، ١٩٩٧: ٢/٤٥).**

ويتضح ذلك في منصات التواصل الاجتماعي، حيث تحقق بعض أنواع المحتوى الترفيهي البسيط ملايين المشاهدات، في حين لا يحقق المحتوى العلمي أو الإنتاجي نفس مستوى الانتشار،

رغم قيمته المعرفية، يتضح من خلال هذا المبحث أن اقتصاد التفاهة يمثل تحولًا بنيويًا في طبيعة النشاط الاقتصادي، حيث انتقل من الإنتاج القائم على القيمة إلى استثمار الانتباه، مما أدى إلى بروز خصائص وعوامل أسهمت في انتشاره، وانعكاسات اقتصادية واجتماعية متعددة، الأمر الذي يستدعي تقويم هذه الظاهرة في ضوء المرجعية الأصولية، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

التأصيل الأصولي لاقتصاد التفاهة في ضوء الاقتصاد الإسلامي

بعد الوقوف في المبحث الأول على الأبعاد المفاهيمية لاقتصاد التفاهة، من حيث تعريفه وخصائصه وأسباب انتشاره وآثاره، يتضح أن هذه الظاهرة لا تمثل مجرد تحوّل تقني في وسائل الكسب، بل تعكس تحولًا أعمق في طبيعة القيمة الاقتصادية ومعاييرها، الأمر الذي يستدعي تقويمها في ضوء المرجعية الأصولية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

فالاقتصاد الإسلامي لا ينفصل عن الإطار القيمي، بل يقوم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، مما يجعل من الضروري تحليل الظواهر الاقتصادية المستجدة في ضوء مقاصد الشريعة، باعتبارها الإطار الكلي الذي تنتظم فيه الأحكام الجزئية(**الشاطبي، ١٩٩٧: ٢/٤٥؛ الغزالي، ١٩٩٧: ص ٩٠)**، كما أن تطور الأنشطة الاقتصادية في البيئة الرقمية أوجد صورًا جديدة من الكسب لم تكن معروفة في الفقه التقليدي، مما يستدعي تفعيل أدوات الاجتهاد الأصولي، وربط الوقائع الجديدة بالقواعد العامة (ابن نجيم، ١٩٨٣: ص ٨٧).

المطلب الأول: ضوابط الكسب المشروع وأثرها في تقويم اقتصاد التفاهة

يُعد مفهوم الكسب المشروع من المفاهيم المركزية في الاقتصاد الإسلامي، حيث لا يُنظر إلى النشاط الاقتصادي من زاوية الربح المجرد، بل من زاوية مشروعيته وارتباطه بتحقيق المنفعة الحقيقية. وقد قرر الفقهاء أن الأصل في المعاملات الإباحة، غير أن هذه الإباحة مقيدة بضوابط تمنع الانحراف وتحفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي **(ابن نجيم، ١٩٨٣: ص ٨٧؛ الزحيلي، ٢٠٠٣: ص ٢١٠)، ومن أبرز هذه الضوابط:**

أولًا: تحقق المنفعة المعتبرة: يشترط في النشاط الاقتصادي أن يكون محققًا لمنفعة معتبرة شرعًا، وهو ما أكده الغزالي في حديثه عن المصالح (الغزالي، ١٩٩٧: ص ٩٠؛ الشاطبي، ١٩٩٧: ٨/٢)، وبتطبيق ذلك على اقتصاد التفاهة، يتبين أن كثيرًا من صوره لا تحقق منفعة حقيقية، بل تقتصر على الترفيه السطحي.

ثانيًا: انتفاء الضرر والمفسدة : تُعد قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" من القواعد الكلية التي تضبط النشاط الاقتصادي(**السيوطي، ١٩٩٨: ص٨٧**)؛(**ابن نجيم، ١٩٨٣: ص ٧٥**)، وفي هذا السياق، فإن المحتوى التافه قد يؤدي إلى إضعاف الوعي ونشر السطحية، مما يجعله داخلًا في دائرة الضرر غير المباشر.

ثالثًا: الارتباط بالعمل والإنتاج: يرتبط الكسب المشروع بالعمل المنتج، وهو ما أكده الفكر الاقتصادي الإسلامي(**كحف، ١٩٩٥: ص ٨٨**) ؛ **Khan, 2013: p. 77.**)، بينما يعتمد اقتصاد التفاهة في كثير من صوره على التفاعل دون إنتاج حقيقي.

رابعًا: تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع: يقوم الاقتصاد الإسلامي على تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والعامة(**تشابرا، ٢٠٠٠: ص٩١**)؛(**Sen, 1999: p.٣٨**)، وانتشار اقتصاد التفاهة قد يؤدي إلى اختلال هذا التوازن.

الحكم الفقهي للتعامل باقتصاد التفاهة:

بناءً على الضوابط السابقة، فإن الحكم الشرعي للتعامل باقتصاد التفاهة لا يكون واحدًا مطلقًا، بل يختلف باختلاف صوره وآثاره، فقد يكون هذا النشاط:

أولاً: مباحًا: إذا كان المحتوى يحقق منفعة معتبرة، ولو في إطار ترفيهي معتدل، دون أن يترتب عليه ضرر.

ثانياً: مكروهًا : إذا كان قليل الفائدة، لا يحقق نفعًا واضحًا، وإن لم يترتب عليه ضرر مباشر، لما فيه من إضاعة للوقت والجهد.

ثالثاً: أما إذا كان قائمًا على التفاهة المحضة، أو أدى إلى إضعاف الوعي أو نشر القيم السلبية أو إهدار الموارد: فإنه يصل إلى **التحريم**، لكونه يؤدي إلى مفسدة معتبرة **(الغزالي، ١٩٩٧: ص ٩٠؛ الشاطبي، ١٩٩٧: ٢/٤٥).**

وعليه، **فإن الضابط في الحكم هو**:مدى تحقق المصلحة أو وقوع المفسدة.

المطلب الثاني: دور التعليم العالي في بناء وعي اقتصادي منضبط:

يمثل التعليم العالي أحد أهم المرتكزات في تشكيل الوعي الاقتصادي لدى الأفراد، إذ يسهم في بناء التصورات المتعلقة بالقيمة والعمل والإنتاج، ويوجه السلوك الاقتصادي نحو ما يحقق المصلحة العامة، وفي ضوء مقاصد الشريعة، يرتبط هذا الدور بحفظ العقل والمال، حيث يسهم التعليم في تعزيز التفكير النقدي، وتمكين الأفراد من التمييز بين القيمة الحقيقية والمحتوى السطحي(**الشاطبي، ١٩٩٧: ٢/٤٥؛ الغزالي، ١٩٩٧: ص ٩٠)**، كما يسهم التعليم في توجيه الموارد البشرية نحو الأنشطة الإنتاجية، والحد من الهدر الناتج عن الانجراف نحو الأنشطة غير المستدام(**تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٩١؛ World Bank, 2021: p. 33).**

ويمكن للمؤسسات التعليمية أن تؤدي دورًا عمليًا من خلال:

- إدماج مفاهيم الاقتصاد الإسلامي .
- تعزيز ثقافة العمل والإنتاج .
- بناء وعي نقدي تجاه المحتوى الرقمي .

كما يتكامل هذا الدور مع قاعدة"**:تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة**" حيث تمثل المؤسسات التعليمية أداة لتوجيه السلوك الاقتصادي بما يحقق الصالح العام **(ابن نجيم، ١٩٨٣: ص ٨٧؛ السيوطي، ١٩٩٨: ص ٨٧).**

التطبيقات المعاصرة لاقتصاد التفاهة (دراسة تطبيقية تحليلية)

تتجلى ظاهرة اقتصاد التفاهة في عدد من التطبيقات المعاصرة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي حيث أصبح التفاعل والانتباه موردين اقتصاديين رئيسين يُستثمران لتحقيق العائد المالي، ولا تقتصر

هذه التطبيقات على نطاق عالمي، بل تمتد إلى البيئات المحلية، ومنها المجتمع العراقي الذي شهد توسعًا ملحوظًا في استخدام المنصات الرقمية خلال السنوات الأخيرة.

أولًا: منصات التواصل الاجتماعي وصناعة المحتوى: تُعد منصات التواصل الاجتماعي البيئة الأبرز لظهور اقتصاد التفاهة، حيث يعتمد كثير من صُنّاع المحتوى على إنتاج مقاطع قصيرة ذات طابع ترفيهي سريع، تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المشاهدات والتفاعل، وفي هذا السياق، يتحول المحتوى إلى وسيلة لجذب الانتباه، بغض النظر عن قيمته المعرفية أو الإنتاجية، مما يؤدي إلى انتشار واسع للمحتوى السطحي على حساب المحتوى النافع **(Davenport & Beck, 2001: p. 20 ؛ OECD, 2022: p. 15).**

ثانيًا: اقتصاد المؤثرين في البيئة العراقية: شهد المجتمع العراقي، ولا سيما في المدن الكبرى مثل بغداد وكركوك، توسعًا ملحوظًا في ظاهرة "**المؤثرين**"، حيث يعتمد بعض الأفراد على عدد المتابعين لتحقيق الدخل من خلال الإعلانات والترويج.

ويُلاحظ أن جزءًا من هذا المحتوى لا يستند إلى قيمة إنتاجية واضحة، بل يعتمد على الإثارة أو التقليد أو الطابع الترفيهي، مما يجعله نموذجًا محليًا لاقتصاد التفاهة، ويعكس تحولًا في معايير النجاح من الإنتاج إلى الانتشار.

ثالثًا: المحتوى القصير وثقافة الاستهلاك السريع: أدى انتشار تطبيقات الفيديو القصير إلى تعزيز ثقافة الاستهلاك السريع للمحتوى، حيث يتم إنتاج مقاطع لا تتجاوز ثوانٍ معدودة، تستهدف جذب الانتباه اللحظي، ورغم أن هذا النمط قد يكون مفيدًا في بعض السياقات، إلا أن الإفراط فيه يؤدي إلى: ضعف التركيز و تراجع التفكير التحليلي و تعزيز السطحية ، وهو ما ينعكس سلبًا على بناء المعرفة لدى الأفراد.**(World Bank, 2021: p. 33)**

رابعًا: الإعلانات الرقمية القائمة على التفاعل:

تعتمد الشركات الرقمية على نماذج إعلانية تقوم على عدد المشاهدات أو النقرات، مما يجعل المحتوى الأكثر إثارة هو الأكثر ربحًا، بغض النظر عن قيمته.

وهذا النموذج يسهم في تضخم المحتوى التافه، لأنه الأكثر قدرة على الانتشار، مما يؤدي إلى اختلال في سوق المحتوى الرقمي.

خامسًا: البث المباشر وصناعة التفاعل: يُعد البث المباشر أحد مظاهر اقتصاد التفاهة، حيث يحقق بعض المستخدمين عوائد مالية من خلال التفاعل المباشر مع الجمهور، دون تقديم محتوى إنتاجي واضح، ويُظهر هذا النموذج كيف يمكن تحويل الوقت والانتباه إلى مورد اقتصادي، دون ارتباط مباشر بالإنتاج أو الابتكار.

يتبين من خلال هذه التطبيقات: أن اقتصاد التفاهة لم يعد ظاهرة نظرية، بل أصبح واقعًا اقتصاديًا فعليًا، يتغلغل في مختلف جوانب الاقتصاد الرقمي، ويؤثر في سلوك الأفراد وتوجهاتهم.

كما يظهر أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحولات التقنية، لكنها في الوقت نفسه تعكس خللًا في منظومة القيم الاقتصادية، حيث يتم تقديم الانتشار على القيمة، والتفاعل على الإنتاج.

ومن هنا، فإن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تتم من خلال الحلول التقنية فقط، بل تتطلب تدخلًا أصوليًا وقيميًا، يعيد توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق النفع الحقيقي، وهو ما يؤكد أهمية الربط بين هذه التطبيقات وقواعد المصلحة ومقاصد الشريعة.

جدول (١): تحليل اقتصاد التفاهة من حيث الخصائص والآثار والحكم الشرعي.

التكييف الشرعي (الحكم)	الآثار الاقتصادية والاجتماعية	الخصائص الاقتصادية	الظاهرة / التطبيق
مباح إن كان نافعًا، وإلا فمكروه أو محرم	ضعف الإنتاج الحقيقي، انتشار السطحية	يعتمد على التفاعل والانتباه بدل الإنتاج	المحتوى التافه في وسائل التواصل
يختلف حسب المحتوى: مباح/مكروه/محرم	تشويه مفهوم النجاح، تعزيز الربح السريع	الربح قائم على عدد المتابعين لا القيمة	اقتصاد المؤثرين
مكروه إذا أدى للسطحية، ومحرم إن أضر	ضعف التركيز والتفكير التحليلي	استهلاك سريع للمعلومة	المحتوى القصير (Short Content)
جائز بضوابط، وإلا يدخل في الضرر	تضخم المحتوى التافه	الربح مرتبط بعدد المشاهدات	الإعلانات القائمة على التفاعل
مباح مقيد أو مكروه حسب الأثر	إضاعة الوقت وضعف الإنتاج	تحويل الوقت والانتباه إلى دخل	البث المباشر الترفيهي

إعداد الباحثة بالاعتماد على: (تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٩١)، (الشاطبي، ١٩٩٧: ٢/٤٥)، (الغزالي، ١٩٩٧: ص ٩٠) (Davenport & Beck, 2001: p. 20)، .(World Bank, 2021: p. 33).

جدول (٢): مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي واقتصاد التفاهة من حيث الأسس والنتائج

اقتصاد التفاهة	الاقتصاد الإسلامي	وجه المقارنة
تقوم على التفاعل والانتباه	تقوم على النفع الحقيقي والإنتاج	مفهوم القيمة
جذب الانتباه وتحقيق الانتشار	العمل والإنتاج وإضافة القيمة	أساس الكسب
نشاط تفاعلي سريع وغير مستقر	نشاط منتج ومستدام	طبيعة النشاط
تحقيق الربح السريع	تحقيق المصلحة العامة والتوازن	الهدف الاقتصادي
قد يؤدي إلى اختلال التوازن	يحقق التوازن بين الفرد والمجتمع	العلاقة بالمجتمع
يعزز الشهرة والربح السريع	يعزز العمل والإنتاج والمسؤولية	الأثر على القيم
اقتصاد قصير الأمد ومتذبذب	اقتصاد طويل الأمد ومستقر	الاستدامة
يتراوح بين الإباحة والكراهة والتحريم	منضبط بضوابط الكسب المشروع	التكييف الشرعي

إعداد الباحثة بالاعتماد على: (تشابرا، ٢٠٠٠: ص ٩١)، (الشاطبي، ١٩٩٧: ٢/٤٥)، (الغزالي، ١٩٩٧: ص ٩٠)، (Khan, 2013: p. 77)، .(OECD, 2022: p. 15).

يتضح من خلال هذا المبحث أن اقتصاد التفاهة يخضع لتقويم أصولي قائم على ضوابط الكسب المشروع، ومقاصد الشريعة، وقاعدة المصلحة، وقد أظهر التحليل أن هذا النمط يتعارض مع هذه الأطر في كثير من صوره، مما يستدعي ضبطه وتوجيهه من خلال التكامل بين الضوابط الشرعية والدور المؤسسي، ولا سيما التعليم العالي.

الخاتمة

يتبين من خلال هذا البحث أن اقتصاد التفاهة يُعد من الظواهر الاقتصادية المعاصرة التي أفرزتها التحولات الرقمية، حيث أدى تطور المنصات الإلكترونية إلى إعادة تشكيل مفهوم القيمة الاقتصادية، بحيث أصبح الانتباه والتفاعل موردًا اقتصاديًا يُستثمر لتحقيق العوائد المالية. إلا أن هذا التحول لم يكن خاليًا من الإشكالات، إذ كشف عن خلل في التوازن بين الإنتاج الحقيقي والأنشطة القائمة على الاستهلاك الرمزي.

وقد أظهر التحليل أن هذا النمط من النشاط لا يمكن الحكم عليه حكمًا مطلقًا، بل يخضع لتقويم أصولي يقوم على ضوابط الكسب المشروع، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وقاعدة المصلحة، مما يبرز مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على استيعاب الظواهر الاقتصادية المستجدة، كما تبين أن انتشار اقتصاد التفاهة لا يرتبط بعامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل عوامل تقنية واقتصادية وقيمية، مما يجعل معالجته تتطلب مقاربة شمولية تجمع بين الضبط الشرعي والتوجيه المؤسسي، ويأمل البحث أن يسهم في توجيه الدراسات المستقبلية نحو تحقيق التوازن بين التطور الرقمي والقيم الاقتصادية الأصيلة.

الاستنتاجات: توصلت إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

توصلت إلى جملة من النتائج العلمية التي تكشف عن طبيعة اقتصاد التفاهة وآثاره في البنية الاقتصادية المعاصرة، ومن أبرزها:

١. يُعد اقتصاد التفاهة ظاهرة رقمية حديثة نشأت في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، وارتبطت ببروز ما يُعرف باقتصاد الانتباه، الذي يقوم على تحويل التفاعل والانتباه إلى مورد اقتصادي.

٢. يؤدي هذا النمط من النشاط الاقتصادي إلى إضعاف الإنتاج الحقيقي، نتيجة توجيه الجهود والموارد نحو أنشطة منخفضة القيمة، مما ينعكس سلبًا على الكفاءة الاقتصادية العامة.

٣. يسهم اقتصاد التفاهة في إعادة تشكيل القيم الاقتصادية لدى الأفراد، من خلال تعزيز ثقافة الربح السريع على حساب العمل المنتج، وهو ما يؤثر في السلوك الاقتصادي ويحدّ من النزعة الإنتاجية.

٤. يتعارض هذا النمط، في كثير من صوره، مع مقاصد الشريعة الإسلامية، لا سيما في ما يتعلق بحفظ العقل والمال، لابتعاده عن تحقيق النفع الحقيقي واعتماده على الاستهلاك السطحي.

٥. يبيّن التحليل الأصولي أن الحكم على اقتصاد التفاهة ليس حكمًا مطلقًا، بل يتدرج بين الإباحة والكراهة والتحريم، تبعًا لمضمونه وآثاره و مآلاته.

ثانيًا: التوصيات:

استنادًا إلى ما توصل إليه البحث من نتائج، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية، من أهمها:

١. ضرورة وضع ضوابط تنظيمية للمحتوى الرقمي، تسهم في الحد من انتشار المحتوى غير النافع، وتعزز المحتوى القائم على القيمة والمعرفة.

٢. تعزيز الوعي الاقتصادي لدى فئة الشباب، من خلال البرامج التعليمية والتوعوية التي تركز على مفاهيم الإنتاج، والقيمة، والمسؤولية الاقتصادية.

٣. إدماج مفاهيم الاقتصاد الإسلامي ضمن المناهج الدراسية، بما يسهم في بناء وعي اقتصادي منضبط قائم على تحقيق المصلحة العامة.

٤. دعم المبادرات الاقتصادية الإنتاجية، وتشجيع المشاريع التي تحقق قيمة مضافة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٥. تشجيع الدراسات الميدانية المستقبلية، التي تتناول أثر الاقتصاد الرقمي في تشكيل السلوك الاقتصادي، ولا سيما في البيئات العربية.

ونأمل أن تسهم هذه النتائج في توجيه السياسات الاقتصادية والتعليمية نحو تحقيق التوازن بين التطور الرقمي والقيم الاقتصادية الأصيلة.

المراجع :References (APA 7th Edition)

أولًا: المصادر العربية :

ابن نجيم، زين الدين، (١٩٨٣)، ***الأشباه والنظائر***، دار الكتب العلمية.

العطاس، سيد محمد، (١٩٩٣) ، ***الإسلام والعلمانية*** ،كوالالمبور.

الغزالي، أبو حامد، (١٩٩٧)، ***إحياء علوم الدين***، دار الفكر.

الصدر، محمد باقر. (١٩٨٢)، ***اقتصادنا***، دار التعارف.

السيوطي، جلال الدين. (١٩٩٨)، ***الأشباه والنظائر***، دار الكتب العلمية.

الشاطبي، أبو إسحاق. (١٩٩٧) ، ***الموافقات***، دار المعرفة.

الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٣)، ***الفقه الإسلامي وأدلته***، دار الفكر.

تشابرا، محمد عمر. (٢٠٠٠)، ***الإسلام والتحدي الاقتصادي***، دار عالم المعرفة.

كحف، منذر. (١٩٩٥)، ***الاقتصاد الإسلامي***، المعهد الإسلامي للبحوث.

ثانيًا: المصادر الأجنبية :

Ahmed, H. (2011). ***Product development in Islamic banks***. Edinburgh University Press.

Benabou, R. (2018)**.** ***Economics of attention***. MIT Press.

Castells, M. (2010). ***The rise of the network society*****.** Wiley.

Chapra, M. U. (2000). ***Islam and the economic challenge*****.** Islamic Foundation.

Davenport, T., & Beck, J. (2001). ***The attention economy*****.** Harvard Business School Press.

Florida, R. (2012)**.** ***The creative economy*****.** Basic Books.

Khan, M. A. (2013**).** ***Islamic economics and finance***. Routledge.

Rawls, J. (1971). ***A theory of justice*****.** Harvard University Press.

Rifkin, J. (2014)**.** ***The zero marginal cost society*****.** Palgrave Macmillan.

Schwab, K. (2016)**.** ***The fourth industrial revolution*****.** World Economic Forum.

Sen, A. (1999)**.** ***Development as freedom***. Oxford University Press.

Sunstein, C. (2017)**.** ***Nudge: Improving decisions about health, wealth, and happiness*****.** Yale University Press.

Tapscott, D. (2014). ***The digital economy***. McGraw-Hill.

OECD. (2022). *Digital economy outlook*. OECD Publishing.

Statista. (2023). *Global digital economy trends*.

World Bank. (2021). *Digital economy report*. World Bank Publications.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

الخطيب، أحمد محمد. ٢٠٢٠ .(***الاقتصاد الرقمي وأثره في التنمية***)(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.